

تكنولوجيا التحولات الرقمية وانعكاساتها على منظومة الأمن الاجتماعي والسياسي: دراسة تحليلية في التهديدات السيبرانية

م.د. مروه خضير جبوري عداي *

المقدمة

يسعى البحث الحالي إلى تقديم تحليل علمي ومنهجي عن طريق استكشاف دور تكنولوجيا التحولات الرقمية المتسارعة وتحليل انعكاساتها على منظومة الأمن الاجتماعي والسياسي، باعتبار الأمن الاجتماعي ركيزة أساسية للمجتمع، وقد أدى التطور الهائل في تكنولوجيا الاتصالات، والمعروفة بالتحول الرقمي إلى ظهور أنماط جديدة للتفاعل الإنساني عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتطبيقات الإلكترونية المختلفة، الأمر الذي ترك آثار عميقة على مختلف الأنظمة الاجتماعية، وقد أسهمت هذه التحولات الرقمية بتطبيقاتها المبتكرة في تغييرات جوهرية طالت جميع المجتمعات الإنسانية من دون استثناء، ولم يقتصر تأثيرها على المجال التكنولوجي فحسب، بل امتد ليؤثر بشكل مباشر على الأبعاد الاجتماعية

والسياسية أيضاً، ونتيجة لهذا التوسع بدأت الرقمنة المعاصرة في تحدي الأدوار التقليدية للأسرة والمجتمع، خاصة في تشكيل القيم وأنماط السلوك الفردي، لتفرض بقوة وجودها في المنظومة الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية.

وعليه شهدت المجتمعات الإنسانية كافة تحولات في سلوك الأفراد وعاداتهم، فهي عادات كانت تُكتسب تقليدياً بواسطة الأسرة وثم المجتمع، وتُعد هذه العادات عنصراً أساسياً في تنظيم العلاقات الاجتماعية ومع تسارع وتيرة التحولات الرقمية، شهدت هذه العادات تغيرات جوهرية مكتسبة أبعاداً إيجابية وسلبية في ذات الوقت، وكما أسهمت تحولات الرقمنة في ترسيخ أنماط استهلاكية جديدة مدعومة بتطبيقات تجارية سهّلت الوصول إلى السلع والخدمات، وعززت النزعة الاستهلاكية.

لم يعد مجرد تقدم تكنولوجي فحسب، بل أصبح عملية اجتماعية وثقافية وسياسية شاملة تُعيد تشكيل أسس الحياة اليومية، وتفرض أنماطاً جديدة للتفاعل والتنظيم الاجتماعي، وتشير هذه التحولات الرقمية إلى الانتقال من الأنظمة التقليدية إلى الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في مختلف جوانب الحياة كإدارة العلاقات الاجتماعية، والتعليم والتسوق أو التصويت الانتخابي الإلكتروني.

وفي هذا السياق، لم يكن المجتمع العراقي بعد عام ٢٠٠٣ بمنأى عن ديناميكيات التحول الرقمي، بل اندمج فيها بسرعة وشهد توسعاً ملحوظاً في استخدام الإنترنت، ومنصات التواصل الاجتماعي، واقتناء الهواتف الذكية والتطبيقات الرقمية، وقد ساهمت عدة عوامل في تسريع هذا التحول الرقمي وأبرزها التحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي دفعت الأفراد إلى تبني الوسائل الرقمية.

وعلى الرغم من الإيجابيات التي أسهم فيها التحول الرقمي في تطور المجتمع فيتوجب علينا تسليط الضوء عليه بوصفه ظاهرة لها انعكاساتها على منظومة الأمن الاجتماعي والسياسي لاسيما آثارها على النسيج الاجتماعي، فبينما تتيح التكنولوجيا فرصة للتواصل والانفتاح، فإنها قد تُسهم أيضاً في إعادة تشكيل العلاقات الاجتماعية، وربما إضعاف الروابط التقليدية، وتغيير طبيعة التفاعل بين الأفراد، بل وحتى التأثير على الشعور بالانتماء والهوية الوطنية. ووفقاً لإشكالية البحث أعلاه ينطلق البحث

وتسعى الباحثة إلى تحقيق الهدف الرئيس من هذا البحث وهو التعرف على دور تكنولوجيا التحولات الرقمية ومدى انعكاساتها على منظومة الأمن الاجتماعي والسياسي في ظل التهديدات السيبرانية، ولذلك قسمت الباحثة هذا البحث إلى أربعة مباحث رئيسية: وهي المبحث الأول: المطلب الأول: المفاهيم والمصطلحات العلمية، والمطلب الثاني: مفهوم التحول الرقمي وأدواته وأبعاده، في حين المبحث الثاني اقتصر على مطلبين اختص المطلب الأول بالأمن الاجتماعي وابعاده، وجاء المطلب الثاني بعنوان التحول الرقمي وابعاده وجاء المبحث الثالث بمطلبين الأول بعنوان انعكاسات التحول الرقمي على الأمن الاجتماعي، في حين جاء المطلب الثاني: بعنوان أثر التحول الرقمي على الأمن السياسي، والمبحث الرابع جاء بعنوان: الاستراتيجيات الوطنية لحفظ الأمن الاجتماعي والسياسي من تحولات الرقمنة المعاصرة، ومن ثم تليها الاستنتاجات والتوصيات ومن ثم الخاتمة والمصادر والمراجع العلمية.

والآن نعرض مطالب البحث بشيء من التفصيل وعلى النحو الآتي:

أولاً: إشكالية البحث:

شهد المجتمع العراقي في الآونة الأخيرة ثورة معلوماتية هائلة أعادت تشكيل ملامح الحياة الإنسانية، وكما أعادت الصياغة التقليدية لمفاهيم المكان والزمان وأحدثت تحول في البنى الاجتماعية، وأنماط السلوك الفردي والجماعي وقد عرف هذا التحول بالتحول الرقمي، الذي

وتحسين جودة الخدمات، ودعم القدرة التنافسية للمؤسسات في بيئة تتسم بالتغير المستمر، وكما يُمثل أداة فعّالة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والسياسية، وتتجلى أهمية التحول الرقمي أيضاً في قدرته على تسهيل الوصول إلى المعلومات والخدمات، وتطوير أساليب العمل والإدارة، وتعزيز التواصل بين المؤسسات والأفراد، مما يؤثر إيجاباً على الإنتاجية والشفافية وسرعة اتخاذ القرارات، ويلعب التحول الرقمي دوراً حيوياً في تعزيز الأمن الاجتماعي من خلال تحسين جودة الحياة وتوفير خدمات أكثر كفاءة للمواطنين ويسهم في تبني الأنظمة الرقمية في قطاعات حيوية كالتعليم والصحة والإدارة والخدمات العامة في تبسيط المعاملات وتقليل الفجوة بين الأفراد والمؤسسات، مما يُعزز الاستقرار الاجتماعي ويزيد الثقة في الخدمات المقدمة، يسهم التحول الرقمي في دعم الأمن المجتمعي من خلال تطوير أنظمة الحماية والمراقبة الإلكترونية، وتعزيز الأمن السيبراني لحماية البيانات والمعلومات من التهديدات الرقمية ويساعد في الاستجابة للأزمات والطوارئ عبر التبادل السريع للمعلومات واتخاذ القرارات في الوقت المناسب.

وعلى الرغم من تلك الايجابيات إلا أن التحول الرقمي يطرح عدة تحديات تؤثر على منظومة الأمن الاجتماعي والسياسي لاسيما فيما يتعلق بحماية الخصوصية، وزيادة الجرائم الإلكترونية، وتأثيره على النسيج الاجتماعي والقيم الاجتماعية، وزيادة الفجوة الرقمية،

الحالي من تساؤل رئيس مفاده (كيف أثرت تكنولوجيا التحولات الرقمية على منظومة الأمن الاجتماعي والسياسي في ظل التهديدات السيبرانية المعاصرة)؟. ومن خلال هذا التساؤل الرئيس نتطرق التساؤلات الفرعية للبحث وهي كالآتي :

١. ما طبيعة التحولات الرقمية المعاصرة وما هي أبعادها التقنية؟.

٢. ما أبرز المخاطر الاجتماعية والسياسية الناجمة عن التحول الرقمي التقني؟.

٣. كيف أثر التحول الرقمي على بنية المجتمع، ومفاهيم الأمن الاجتماعي (الأسرة، القيم، التضامن الاجتماعي) في ضوء الواقع الرقمي المعاصر؟.

٤. ما أثر التداعيات السياسية الناجمة عن التحولات الرقمية على مفهوم السيادة الوطنية؟.

٥. ما أبرز الاستراتيجيات الوطنية الموضوعة لحماية الأمن الاجتماعي والسياسي من مخاطر الرقمنة؟.

ثانياً : أهمية البحث :

تكمن أهمية البحث في تركيزه على التحولات الرقمية، والتي باتت ركيزة أساسية لتطوير المؤسسات والمجتمعات الحديثة، لم يعد التحول الرقمي خياراً ثانوياً بل ضرورة فرضتها التطورات التكنولوجية المتسارعة، ويسهم التحول الرقمي في تعزيز كفاءة الأداء،

Logy Techno (بمعنى فن أو حرفة) ، و (بمعنى علم أو دراسة)، وخلصت إلى أنها علم الأداء أو علم التطبيق. (الحيلة محمد محمود، ٢٠١٤، صفحة ٢١).

وتعرف التكنولوجيا اصطلاحاً: هي تقنية التطبيق المنهجي للمعرفة العلمية بهدف خدمة المجتمعات البشرية، من خلال توظيف الأساليب والمهارات التقنية لحل المشكلات وتحسين جودة الحياة. (زيتون كمال عبد الحميد، ٢٠٠٥، صفحة ٢٤).

فنستنتج من التعريفات السابقة للتكنولوجيا بأنها تقنية تهدف خدمة المجتمعات البشرية عن طريق توظيف المهارات التقنية.

ثانياً: التحول الرقمي :

ويعرّف مفهوم التحول الرقمي: بأنه الانتقال من النظام التقليدي إلى نظام رقمي يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة مجالات العمل، ويتم هذا الانتقال عن طريق مجموعة من المتطلبات الاستراتيجية، والثقافية، والبشرية والمالية، والأمنية. (أمين مصطفى أحمد، ٢٠١٨، صفحة ٤٥).

وأيضاً يعرف التحول الرقمي: على أنه العملية التي تنتقل من خلالها المؤسسات الحكومية والخاصة، من أساليب الأعمال التقليدية إلى نماذج تعتمد بشكل أساسي على التقنيات الرقمية، ويهدف هذا التحول إلى تطوير المنتجات والخدمات، في كافة الجوانب بهدف تحسين الأداء وزيادة كفاءة الإنتاج بميزات

وهذا يستلزم وضع استراتيجيات فعالة تضمن الاستخدام الآمن للتكنولوجيا بما يخدم التنمية ويحافظ على الأمن الاجتماعي والسياسي.

ثالثاً : أهداف البحث:

١. التعرف على مفهوم تكنولوجيا التحولات الرقمية المعاصرة.

٢. رصد مخاطر التحولات الرقمية المعاصرة التي تواجه الأمن الاجتماعي والأمن السياسي (مثل خطاب الكراهية و الفكر المتطرف، والتضليل السياسي).

٣ . توضيح شكل العلاقة بين تحولات التقنية الرقمية وتشكيل الرأي العام الاجتماعي والسياسي.

٤. وضع استراتيجيات اجتماعية لحماية الأمن الاجتماعي والسياسي من مخاطر التحولات الرقمية .

المبحث الأول: المطلب الأول: المفاهيم والمصطلحات العلمية :

يُعدّ تحديد المفاهيم خطوة أساسية في أي بحث علمي، إذ يُسهم في توضيح الإطار المعرفي الذي ينطلق منه البحث، ويتجنب الاختلافات في تفسير المصطلحات العلمية، وفي هذا السياق يتبنى البحث الحالي المفاهيم التالية:

أولاً : التكنولوجيا: من حيث الاشتقاق اللغوي: إن تعريف كلمة تكنولوجيا (Technology) بأنها كلمة مشتقة من المقطعين اليونانيين

الأولى تتعلق في الجانب الاجتماعي والأمني والتي تتمثل في إشباع الحاجات الأساسية من أجل حماية الفرد والمجتمع من الخوف والاضطرابات وعدم الاستقرار المادي والمعنوي الفردي ، والثانية تعزيز الأمن السياسي والتي تتمثل في توفير متطلبات الحياة الكريمة، وتحقيق الازدهار والتنمية الاقتصادية، وتعزيز المشاركة السياسية، وإرساء الحكم الرشيد.

رابعاً : التهديدات السيبرانية:

تُعرّف التهديدات السيبرانية بأنها أي نشاط أو فعل تخريبي يقوم به أفراد أو كيانات، بهدف المساس بسلامة الأنظمة الرقمية والشبكات والبيانات أو سرّيتها أو إتاحتها، أو بهدف إلحاق الضرر بأنظمة الحوسبة وتعطيلها. (العمارات فارس و الحامصة ابراهيم محمد، ٢٠٢٢، صفحة ١٥).

ومن هذا التعريف، يمكننا استنتاج أن التهديدات السيبرانية تشكل مخاطر محتملة تنبع من مصادر خارجية عبر الإنترنت، وتتجلى في صورة هجمات واختراقات تستهدف أجهزة الحاسوب والخوادم، بغية الوصول غير المصرح به إلى المعلومات.

نظريات البحث :

نظرية المجتمع الشبكي:

تعدّ نظرية المجتمع الشبكي من أبرز النظريات المعاصرة التي قدّمت تفسيراً علمياً للبنية

رقمية تزيد من جاذبيتها وقيمتها لدى العملاء. (أبو النصر محمد مدحت، ٢٠١٤، صفحة ١٤).

ونستنتج من التعريفات اعلاها أن التحول الرقمي يُسهم في تحسين كفاءة العمليات الإنتاجية في المؤسسات الحكومية والخاصة، مما يعزز القدرة التنافسية للمؤسسات ويدعم الابتكار، علاوة على ذلك يُساعد هذا التحول في تحسين تجربة العملاء من خلال تلبية احتياجاتهم بشكل أسرع وأكثر دقة.

ثالثاً : الأمن الاجتماعي :

ويُعرّف الأمن الاجتماعي من منظور علم الاجتماع : على أنه تحقيق أقصى إشباع ممكن لتلبية الرغبات والحاجات الأساسية لأفراد المجتمع ضمن إطار العدالة الاجتماعية لتجنب الصراع بين فئات المجتمع، وتُعزز بيئة اجتماعية تتسم بالتعاون والشعور بالأمن والسلام الاجتماعي.

أما من منظور سياسي واقتصادي، فيُعرّف الأمن الاجتماعي : بأنه مجموعة من التدابير والبرامج السياسية والاقتصادية التي تهدف إلى توفير ضمانات شاملة لأفراد المجتمع، وهذا يضمن حصول كل فرد على الرعاية اللازمة لتنمية قدراته وتحقيق رفاهيته، ضمن إطار من الحرية السياسية والعدالة الاجتماعية. (اسكندر نبيل رمزي، ١٩٨٤، صفحة ٤).

ومن التعريفات السابقة للذكر نستنتج أن الأمن الاجتماعي يركز على ركيزتين أساسيتين

(الغزواني ادريس، ٢٠٢٠، صفحة ١٤٣).

وبنسبة لكاستلر أن مفهوم الهوية في المجتمع الشبكي ارتبط بالتقنيات الرقمية فتتيح هذه التقنيات للأفراد أفقاً واسعاً ووسائل متنوعة للتعبير عن هوياتهم في الفضاء الإلكتروني وكما تُمكنهم من الانخراط في مجتمعات افتراضية تجمعها اهتمامات وقيم مشتركة، مما يُعزز الشعور بالانتماء والهوية الجماعية وعلى الرغم من ذلك فقد تُشكل هذه الشبكات تحديات جديدة للهوية في المقابل قد يتعرض الأفراد لضغوط نفسية لتقديم صورة مثالية عن أنفسهم على منصات التواصل الاجتماعي وأن هذا التناقض بين (الهوية الحقيقية والهوية الافتراضية المتخيلة) يؤدي إلى توترات نفسية واجتماعية في المجتمع الشبكي وتتشابك الهويات المحلية والعالمية بطريقة غير مسبقة، مما يفتح قنوات تواصل جديدة تمهد للصراع. (دران بارني و تال الجمعاوي انور، ٢٠١٥، صفحة ٣٤).

ونستنتج من نظرية كاستلر وعند تطبيقها على المجتمع العراقي أن المجتمع الشبكي قد تطور وذلك بفعل تكنولوجيا التحول الرقمي واستخدام منصات التواصل الاجتماعي أدى إلى ظهور أشكال جديدة من السيطرة والنفوذ تعتمد على التحكم في التكنولوجيا وتدفق المعلومات، وساهم هذا التحول في إعادة تشكيل العالم إلى فضاء رقمي افتراضي مترابط، حيث تُدار العلاقات والتفاعلات الاجتماعية عن طريق أنظمة ورموز رقمية قد أخضعت لمجتمعات

المجتمعية في ضوء التحولات الرقمية المعاصرة، إذ تقوم هذه النظرية على فرضية أن مجتمع الشبكات نموذج اجتماعي تحتل فيه المعلومات والتكنولوجيا مكانة الهيمنة المركزية، فبينما يرتبط العصر الصناعي بالإنتاج المادي والصناعات التقليدية، يرتبط مجتمع الشبكات ارتباطاً وثيقاً بعصر المعلومات، حيث تُشكل المعرفة الرقمية المصدر الرئيسي للقوة، ويُعرف (مانويل كاستيلز) هذه النظرية بأنها إطار اجتماعي وسياسي قائم على فكرة الهيمنة التكنولوجية التي أرسنها القوى العالمية الكبرى، وقد أدى ذلك إلى ظهور أشكال جديدة من السيطرة والنفوذ تعتمد على التحكم في التكنولوجيا وتدفق المعلومات، وساهم هذا التحول في إعادة تشكيل العالم إلى فضاء رقمي افتراضي مترابط، حيث تُدار العلاقات والتفاعلات الاجتماعية عن طريق أنظمة ورموز رقمية قد أخضعت العالم في مختلف جوانبه المختلفة من الحياة طوعاً أو كرهاً لمنطق الرقمنة، في سياق تحول حتمي نحو مجتمع معلومات شامل، ويؤكد كاستلر أيضاً أن عصر المعلومات تحكمه ديناميكيات قطبين أساسيين: قطب الشبكة وقطب الفاعل الاجتماعي فهنا لا تفهم الشبكة ككيان واحد، بل كنظام من الشبكات المترابطة التي تتحكم في مصادر القوة والثروة والمعرفة، معتمدة على التكنولوجيا الرقمية كأداة مركزية، وعلى هذا الأساس تُشكل الشبكات البنية الاجتماعية الحاكمة لعصر المعلومات، والإطار الذي يُحدد من خلاله شكل مجتمع الشبكة المعاصر.

إلى لمنطق الرقمنة.

أ- البُعد الاجتماعي:

المطلب الثاني: الأمن الاجتماعي وأبعاده :

ظهر مفهوم الأمن الاجتماعي بشكلٍ جليٍّ في النصف الثاني من تسعينيات القرن الماضي نتيجةً للتحوّلات التي أعقبت الحرب الباردة، حين تحوّل الاهتمام من أمن الدولة وحده إلى أمن الفرد، وأصبح هذا المفهوم عنصرًا حاسمًا في السياسة الخارجية، واستُخدم لتبرير التدخلات الدبلوماسية والعسكرية كأداة لإدارة العلاقات الدولية، وفي عقد التسعينيات، ظهرت متغيرات جديدة دفعت الباحثين إلى إعادة النظر في مفهوم الأمن الاجتماعي حسب التغيرات التي ظهرت ويمكن تقسيم هذه المتغيرات إلى جانبين رئيسيين: أولهما اتساع نطاق مصادر التهديدات الأمنية التي لم تعد مقتصرة على الجوانب العسكرية فحسب، بل شملت قضايا اجتماعية كالهجرة غير الشرعية، والإرهاب، والأزمات الاقتصادية، والصراعات العرقية. أما الجانب الثاني فيتعلق بتزايد دور الجهات الفاعلة غير الحكومية، محلياً ودولياً، كالجمعيات المحلية، ومراكز البحوث، والمنظمات الدولية، التي أسهمت في تعزيز التركيز على الأمن الإنساني كأولوية تتجاوز أمن الدولة التقليدي، وقد تجلّى هذا التوجه بوضوح في تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام ١٩٩٤، الذي يُعدّ علامة فارقة في تسليط الضوء على مفهوم الأمن البشري والاجتماعي. (العبد الله أحمد حسن، ٢٠٢٢، صفحة ٦).

أبعاد الأمن الاجتماعي :

يتمثل البُعد الاجتماعي في توفير الأمن والاستقرار للمواطنين من خلال تعزيز الشعور بالانتماء وتوطيد الروح الوطنية ودعم المؤسسات الوطنية المعنية بغرس هذه القيم، والعمل على تنمية الوعي الوطني وتعزيز احترام التراث الثقافي والهوية التاريخية للمجتمع، ويشجع هذا البُعد منظمات المجتمع المدني على اكتشاف المواهب والقدرات، وتطوير العمل التطوعي والجمعيات الخيرية، نظرًا لدورها المهم في بناء مجتمع متماسك قائم على التعاون والتعاطف بين أفراده، وهذا يجسد قيم المجتمع الإسلامي، القائمة على الرحمة والتكافل، على عكس المجتمعات المادية التي تنقسم بالفردية وضعف الروابط الاجتماعية، ومع ذلك يظل تحقيق الأمن الشامل مسؤولية جماعية مشتركة بين جميع أفراد المجتمع.

ب. البُعد الاقتصادي:

يهدف البُعد الاقتصادي إلى توفير حياة كريمة تلبي الاحتياجات الأساسية للمجتمع، فالاقتصاد ركيزة أساسية لتحقيق التقدم والازدهار في الدول، كما يُسهم في تعزيز الأمن الاجتماعي من خلال ترسيخ الاستقرار والأمان، والحد من معدلات الجريمة كالسرقة والسطو.

علاوة على ذلك، يُشجع البُعد الاقتصادي أفراد المجتمع على العمل والإنتاج لبناء اقتصاد قوي ومتنوع يشمل مختلف القطاعات التجارية والزراعية والصناعية، ويتطلب ذلك الاهتمام

عملية تُسهم في استقرار المجتمع وتقدمه.

هـ- البُعد البيئي:

يمثل البُعد البيئي جانباً من جوانب المسؤولية الأخلاقية تجاه حماية الأرض والكاننات الحية التي تسكنها، ويهدف إلى تحقيق التوازن بين التنمية الاقتصادية والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية، ويتطلب ذلك حماية التنوع البيولوجي والتخفيف من الآثار السلبية للنشاط البشري، مثل تلوث الهواء والماء والتربة، بالإضافة إلى الإدارة السليمة للنفايات،

يركز هذا البُعد أيضاً على تشجيع الابتكار واستخدام التقنيات النظيفة لترشيد استهلاك الموارد الطبيعية وتعزيز الكفاءة البيئية في مختلف القطاعات الصناعية والإنتاجية. (البركات علي احمد، ٢٠١١، صفحة ٣٩).

ونستنتج من ما ذكر سابقاً أن هذه الأبعاد الأمنية المجتمعة بكافة أشكالها تشير إلى أن مفهوم الأمن الشامل يُتناول عبر مستويات متعددة ومتكاملة تُسهم في تحقيق الاستقرار والتنمية المجتمعية، فيؤكد البعد الاجتماعي على أهمية الانتماء الوطني والتماسك المجتمعي، أما الأمن الاجتماعي في بعده الاقتصادي يشير إلى أن تحسين الظروف الاقتصادية يساهم في الحد من الجريمة والتطرف، فيوضح هذه البعد

الرابط الجوهرى بين الاستقرار الاقتصادي والأمن الاجتماعي، فإن خلق فرص العمل وتنويع الاقتصاد سيما الاقتصاد العراقي بعيداً

ببرامج التعليم والتدريب، وإعادة تأهيل العمال الذين فقدوا وظائفهم، بما يُسهم في تنمية مهاراتهم ورفع كفاءتهم، كما يشمل دعم الفئات ذات الدخل المحدود من خلال تقديم قروض للطلاب المحتاجين، وتوفير التأمين الصحي للعمال ذوي الأجور المنخفضة، مما يُعزز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع.

ج- البُعد الديني:

يُعد احترام وتقدير المعتقدات الدينية عنصراً أساسياً في تعزيز وحدة المجتمع، بغض النظر عن الاختلافات في الأديان والمعتقدات ويرتكز هذا البُعد على احترام الفكر والمعتقد الديني، مما يُسهم في الحفاظ على التقاليد والقيم الدينية الموروثة الراسخة في وجدان المجتمع، فضلاً عن تعزيز الوعي الديني وترسيخ القيم الأخلاقية التي تدعم التماسك والاستقرار الاجتماعي.

د. البُعد السياسي:

يؤثر الأمن الاجتماعي بشكل مباشر على البنية السياسية للدولة، إذ يُسهم في حماية مصالحها العليا واحترام رموزها الوطنية التي تحظى بإجماع المجتمع، ويُعد الاستقرار السياسي ضرورة أساسية لأي مجتمع يتمتع فيه أفراده بحقوقهم الدستورية، شريطة أن تكون وسائل تحقيق هذا الاستقرار تحترم أمن الدولة واستقرارها، وكما يُعزز سيادة القانون شعور المواطنين بالأمن والسلامة، ويحمي حقوقهم من أي انتهاك، علاوة على ذلك، يلعب دوراً في ترسيخ القيم الإيجابية وترجمتها إلى إجراءات

الاجتماعية إلى أن الحماية الاجتماعية تُشكّل أساس الحدّ من الفقر وتحقيق التماسك الاجتماعي.

٢- تعزيز القيم الأخلاقية والسلوكية:

تُساهم القيم الأخلاقية المشتركة والمعايير السلوكية في تعزيز الوحدة والتماسك بين أفراد المجتمع، كما تُساعد على الحدّ من النزاعات الاجتماعية ونشر روح التعاون والاحترام المتبادل، مما يدعم الاستقرار والأمن الاجتماعي وكما ينبغي مراعاة التنوع الفكري والثقافي داخل المجتمع، لضمان توافق القيم السلوكية مع هذا التنوع وعدم تعارضها معه.

٣- تطوير المؤسسات الأمنية والاجتماعية:

تؤدي المؤسسات الأمنية والاجتماعية دوراً حيوياً في حماية المجتمع وتعزيز الاستقرار من خلال تطبيق القوانين، وتحقيق العدالة، وتوفير بيئة آمنة تُساهم في التنمية والتماسك الاجتماعي.

٤. الاستقرار السياسي : ويعرف الاستقرار السياسي بأنه قدرة النظام على استخدام مؤسساته لتلبية تطلعات الشعب وإدارة النزاعات سلمياً، مع إجراء التغييرات اللازمة بمرونة تحافظ على شرعيته، في المقابل، يُمثل عدم الاستقرار السياسي حالة من العجز المؤسسي عن الاستجابة لمطالب الشعب، مما يؤدي إلى تصعيد النزاعات واستخدام العنف المتبادل من جميع الأطراف، وتآكل شرعية النظام وفعاليته فلا يتحقق الأمن الاجتماعي إلى بوجود الاستقرار السياسي . (المختار حنان

عن اعتماده المفرط على النفط يُعدان من أهم الوسائل لتعزيز الأمن الاجتماعي، ويبرز البعد الديني أهمية احترام التنوع في المعتقدات والتمسك بالقيم الأخلاقية، وعند تطبيق هذا البعد على المجتمع العراقي وفي العراق، يُعد التعايش السلمي بين مختلف الطوائف والأديان ركيزة أساسية للحفاظ على السلم والأمن المجتمعي؛ أما بالنسبة إلى البعد السياسي للأمن الاجتماعي فوجود نظام سياسي مستقر يضمن الحقوق ويفرض سيادة القانون والعدالة الاجتماعية، يتحقق الأمن الاجتماعي السياسي أما البعد البيئي فيُشير إلى أن ندرة المياه، وتلوث الأنهار، وارتفاع درجات الحرارة، تؤثر هذه العوامل بشكل مباشر على سبل عيش المواطنين، والصحة العامة، والقطاع الزراعي؛ وعليه، فقد أصبحت حماية البيئة جزءاً لا يتجزأ من صون الأمن الوطني والاجتماعي، وبذلك فإن تحقيق الأمن الاجتماعي يستلزم دمج كافة الأبعاد الاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والسياسية، والبيئية فأى خلل يطرأ على أي من هذه الجوانب يؤثر تأثيراً مباشراً في استقرار المجتمع والدولة على حد سواء.

العوامل الفاعلة في بناء الأمن الاجتماعي:

١- تأمين الاحتياجات الأساسية:

يُعدّ توفير الاحتياجات الأساسية للأفراد أحد أهم العوامل في تحقيق الأمن الاجتماعي. فالصحة والتعليم والخدمات الاجتماعية تُساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي ومنح الأفراد شعوراً بالأمان داخل المجتمع. وتشير الدراسات

مفهوم التحول الرقمي :

عوض، ٢٠٢١، (صفحة ١١٢).

ظهر مفهوم التحول الرقمي في ظل الثورة الصناعية الرابعة لأول مرة عام ٢٠١١ على هامش معرض هانوفر في ألمانيا، وفي عام ٢٠١٢، قُدمت توصيات رسمية إلى الحكومة الألمانية لتبني مفهوم التحول الرقمي وتطبيقه، ويتميز الجيل الرقمي الرابع بسمه أساسية تميزه عن غيره من التحولات بدمج التكنولوجيا مع المجالات الفيزيائية والرقمية والبيولوجية عن طريق الأتمتة وتبادل البيانات، وتوظف تقنيات التصنيع، والأنظمة السيبرانية، وإنترنت الأشياء، والحوسبة السحابية، والذكاء الاصطناعي، والبيانات الضخمة، بهدف تطوير النظام الصناعي عالمياً

وتكتسب هذه الثورة زخماً متزايداً مع الانتشار الواسع لإنترنت الأشياء، كونها أول ثورة صناعية تعتمد على الرقمنة بدلاً من مصادر الطاقة التقليدية التي تسعى إلى صناعة المستقبل من خلال تحقيق ترابط بين وسائل الإنتاج والرقمنة، وفي هذا السياق، تعتمد المصانع الحديثة على التكامل بين خطوط الإنتاج، وإنترنت الأشياء، وأنظمة الحوسبة السحابية، وتحليلات البيانات الضخمة، وتسهم التطبيقات الرقمية المتخصصة في القطاع الصناعي في تحقيق تطورات حيث قد تدفع هذه الثورة إلى تبني مصادر طاقة بديلة في عمليات الإنتاج، وستعتمد مصانع المستقبل على طاقة الرياح والطاقة الشمسية والطاقة الحرارية الأرضية، بالإضافة إلى مساهمتها في تطوير المدن

ونستنتج من ما ذكر اعلاه أن تحقيق الأمن الاجتماعي لا يعتمد على عامل واحد فحسب، بل يركز على مجموعة من العناصر المترابطة التي تُسهم في بناء مجتمع مستقر وآمن، إذ إن توفير الضروريات الأساسية مثل الرعاية الصحية، والتعليم، والخدمات الاجتماعية يُعزز شعور الأفراد بالأمان، ويُخفف من حدة الفقر والتهميش، مما يدعم بدوره التماسك الاجتماعي، وعلاوة على ذلك، فإن ترسيخ القيم الأخلاقية والسلوكية المشتركة يساعد على تعزيز الاحترام والتعاون بين أفراد المجتمع، ويستلزم في الوقت ذاته تقدير التنوع الفكري والثقافي لضمان تحقيق الانسجام المجتمعي، وبالمثل، تؤدي المؤسسات الأمنية والاجتماعية دوراً جوهرياً في صون النظام وإرساء العدالة، وتوفير بيئة مستقرة ومواتية للتنمية، ويُعد الاستقرار السياسي الركيزة الأهم للأمن الاجتماعي؛ إذ يضمن قدرة الدولة على تلبية احتياجات المواطنين ومعالجة النزاعات عبر الوسائل السلمية، مما يحفظ شرعية النظام السياسي ويحول دون نقشي الصراعات وأعمال العنف، وعليه يتحقق الأمن الاجتماعي من خلال التكامل بين الأبعاد الاجتماعية، والأخلاقية، والمؤسسية، والسياسية داخل المجتمع.

المطلب الثاني: مفهوم التحول الرقمي وأدواته وأنوعه: إنترنت الأشياء ، البيانات الضخمة ، الذكاء الاصطناعي.

الذكية. (لوتشيانو فوريدي؛ ٢٠١٧، صفحة ١٢٤).

أولاً - إنترنت الأشياء: كلمة «إنترنت» هي كلمة إنجليزية تتكون من جزأين: «inter» وتعني الاتصال أو البيئة، و«net» وتعني الشبكة، ما ينتج عنه «الشبكة المتصلة» أو «بيئة الشبكة»، وتتمتع شبكة الإنترنت بالعديد من المزايا المهمة ويمكن اجمالها.

على نحو الآتي (ابو الهجاء محمد ابراهيم ، ٢٠٠٥، صفحة ١٥).

- إجراء اتصالات لمسافات طويلة وبتكلفة منخفضة.

- توفير فرص التسوق العالمي .

- سهولة الوصول المباشر إلى مصادر المعلومات المتنوعة.

- دعم إنتاج الخدمات المالية والمصرفية في البنوك العالمية.

- تعزيز الديمقراطية من خلال تمكين تبادل الأفكار ومناقشتها عبر الإنترنت.

وكما يوفر الإنترنت البنية التحتية الأساسية للتجارة الإلكترونية، والشركات الرقمية، يشهد عدد الأجهزة المتصلة بإنترنت الأشياء في جميع أنحاء العالم نمواً هائلاً، حيث يصل حالياً إلى حوالي ٨,٤ مليار جهاز، مع توقعات بأن يصل هذا العدد إلى مئات المليارات في المستقبل. تشير تقديرات مؤشر الشبكات المرئية لشركة (سيسكو) إلى أن أكثر من (٥٠٠) مليار جهاز

وعليه يشير التحول الرقمي إلى التحول في أساليب الأعمال والإجراءات والعمليات داخل المؤسسة أو الجهة الحكومية، وقد يشمل إعادة تصميم كاملة لطريقة تقديم المنتج أو الخدمة، كما يمكن أن يكون التحول الرقمي استراتيجياً شاملاً يؤثر على جميع وظائف المؤسسة، من المبيعات والمشتريات إلى تكنولوجيا المعلومات. (السلامي جميلة، ٢٠١٩، صفحة ٩٤٧).

ويمكن لنا أن نستنتج بأن التحول الرقمي يُعدّ من أبرز نتائج الثورة الصناعية الرابعة، التي انطلقت في ألمانيا عام ٢٠١١، ويتسم هذا التحول بدمج التكنولوجيا الرقمية مع الأنظمة الفيزيائية والبيولوجية من خلال الأتمتة، وإنترنت الأشياء، والذكاء الاصطناعي، وتحليلات البيانات الضخمة، بهدف رفع كفاءة الإنتاج وتختلف الثورة الصناعية الرابعة عن الثورات السابقة في اعتمادها بشكل أساسي على الرقمنة والترابط الذكي بين الأنظمة ووسائل الإنتاج، مما يُساهم في تطوير المصانع والمدن الذكية التي تعتمد على مصادر الطاقة المتجددة والمستدامة ولا يقتصر التحول الرقمي على استخدام التقنيات الحديثة فحسب، بل يُمثل استراتيجية شاملة لإعادة تصميم العمليات الإدارية والإنتاجية والخدمية داخل المؤسسات لتحقيق التنمية والقدرة على مواكبة التغيرات العالمية المتسارعة.

المجتمعات الشبكية التواصلية، ونتيجةً لهذا الانتشار الواسع ظهرت العديد من تطبيقات التواصل الاجتماعي الرقمية، وأشهرها:

فيسبوك: أحد أشهر مواقع التواصل الاجتماعي عالمياً، يتيح للمستخدمين التواصل دون قيود الزمان أو المكان، وكما يُساعد في بناء العلاقات الاجتماعية وتبادل المعلومات والصور والفيديوهات والتعليقات.

لينكدان: منصة متخصصة في التواصل المهني، تُساعد الأفراد على البحث عن فرص عمل وبناء علاقات وروابط تجارية.

إنستغرام: تطبيق يُتيح للمستخدمين مشاركة الصور والفيديوهات عبر الهواتف الذكية، مع إمكانية ربط الحسابات بمنصات أخرى.

Chat GPT: واجهة تفاعلية مدعومة بالذكاء الاصطناعي، تُمكن المستخدمين من إنشاء المحتوى، وكتابة النصوص، والحصول على المعلومات والإجابات الفورية، والمشاركة في محادثات تفاعلية تُسهّل طرح الأسئلة ومناقشة مختلف المواضيع بسرعة وكفاءة. (القرنفل، أيمن مصطفى و أبو الفتوح محمد سمير، ٢٠٢٤، صفحة ٤٣).

أهمية التحول الرقمي:

- تحسين جودة الخدمات الحكومية: يُسهّل التحول الرقمي في تقليل البيروقراطية وتسهيل وصول المواطنين إلى الخدمات الأساسية كالسجل المدني والضرائب، والرعاية الصحية.

سيتم توصيلها بالإنترنت بحلول عام ٢٠٣٠، مما يجعل المرحلة الحالية من التحول الرقمي أكثر تأثيراً وتعقيداً من المراحل السابقة للتحول التكنولوجي الرقمي.

٢. البيانات الضخمة:

تُعرّف البيانات الضخمة بأنها كميات هائلة من البيانات الرقمية تتجاوز قدرة الأفراد على تحليلها أو فهمها بشكل بديهي، وتتنوع مصادر هذه البيانات، بما في ذلك رسائل البريد الإلكتروني، ومقاطع الفيديو، وسجلات الطقس، وإحداثيات نظام تحديد المواقع العالمي (GPS)، والمعاملات الرقمية، وغيرها. ونظراً لحجم هذه البيانات الهائل، تعجز برامج قواعد البيانات التقليدية عن معالجتها، مما يستلزم تطوير خوارزميات متطورة وتقنيات حديثة تُمكن من تخزينها وتصنيفها وتحليلها بكفاءة. (احمد الحسن شعبان، ٢٠٢٢، صفحة ١٠١).

٣. المنصات الرقمية: (شبكات التواصل الاجتماعي)

تُعدّ شبكات التواصل الاجتماعي من أبرز المنصات الرقمية على الإنترنت، إذ توفر للمستخدمين بيئةً للتواصل والتفاعل وتبادل الاهتمامات والأنشطة المختلفة، وتقدم هذه الشبكات خدماتٍ عديدة، مثل المراسلة الفورية، والرسائل الخاصة، والبريد الإلكتروني، ومشاركة الصور والفيديوهات والملفات، وقد أصبحت هذه المنصات جزءاً لا يتجزأ من الحياة لدرجة أن استخدامها، بات مؤشراً على

٤. التحول الرقمي للقطاع المالي: يشمل هذا النوع تطوير الخدمات المالية باستخدام التطبيقات المصرفية والمحافظ الإلكترونية وتقنيات الدفع الرقمي لتوفير خدمات مالية أسرع وأسهل وأكثر ابتكاراً.

٥. التحول الرقمي في التعليم: يهدف هذا التحول إلى تحسين العملية التعليمية من خلال دمج التكنولوجيا الرقمية في التعليم، مثل منصات التعلم الإلكتروني والتطبيقات التعليمية، مع توفير محتوى رقمي حديث ومتطور.

٦. التحول الرقمي في السياحة: يركز هذا التحول على تعزيز تجربة السائح من خلال تبسيط إجراءات الحجز والإقامة، والاستفادة من التقنيات الرقمية مثل الواقع المعزز وتطبيقات السياحة لتعزيز التفاعل وتوفير الراحة.

٧. التحول الرقمي في التسويق والمبيعات: يعتمد هذا التحول على استخدام الأدوات الرقمية لتسويق المنتجات والخدمات والترويج لها، مثل التسويق عبر البريد الإلكتروني، ووسائل التواصل الاجتماعي، والتجارة الإلكترونية، لتلبية احتياجات العملاء بشكل أفضل. (بن احمد فاطمة الزهراء، ٢٠٢٥، صفحة ٥٠٤).

ونستنتج من ما ذكر اعلاه أن التحول الرقمي يُعدّ أحد أهم التغييرات الحديثة التي تعتمد عليها المؤسسات والحكومات لتطوير عملياتها وتحسين خدماتها باستخدام التكنولوجيا الرقمية، ولا يقتصر التحول الرقمي على استخدام

• تعزيز الاقتصاد الرقمي: يُشجع التحول الرقمي الشركات الصغيرة والمتوسطة على تبني التكنولوجيا، مما يزيد الإنتاجية ويخلق فرص عمل جديدة للأفراد.

• تطوير التعليم والتدريب: يُمكن للتعليم الرقمي أن يُحسن مهارات القوى العاملة العراقية لتلبية متطلبات سوق العمل الحديث. (النجيفي احمد، ٢٠٢١)

أنواع التحول الرقمي:

١. التحول الرقمي الحكومي: يهدف هذا النوع إلى تطوير الخدمات الحكومية وتبسيط الإجراءات الإدارية للمواطنين من خلال التطبيقات والمواقع الإلكترونية الذكية، مما يُحسن الوصول إلى الخدمات ويعزز تجربة المستخدم.

٢. التحول الرقمي للعمليات: يركز هذا النوع على تحسين كفاءة العمليات الداخلية في المؤسسات من خلال توظيف التقنيات الرقمية، مثل أتمتة العمليات وتحليلات البيانات، لتحقيق أداء أكثر كفاءة ودعم التحسين المستمر.

٣. التحول الرقمي للإنتاج والتصنيع: يعتمد هذا النوع على توظيف التكنولوجيا الحديثة لتحسين الإنتاجية وتعزيز الابتكار في القطاعات الصناعية من خلال استخدام الروبوتات والذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات لتحقيق جودة أعلى وكفاءة أكبر.

يلبي احتياجات الطلاب، وامتد التحول الرقمي ليشمل قطاع السياحة، حيث سهّل عمليات الحجز وقدم خدمات ذكية للسياح، وكما لعب دوراً هاماً في التسويق والمبيعات عبر وسائل التواصل الاجتماعي والتجارة الإلكترونية، مما أتاح الوصول إلى العملاء بشكل أسرع وأكثر فعالية، علاوة على ذلك، ركّز التحول الرقمي في تجربة العملاء على تقديم خدمات مخصصة بناءً على تحليلات البيانات والذكاء الاصطناعي لزيادة رضا العملاء وتعزيز تفاعلهم مع الخدمات والمنتجات.

وبشكل عام، أصبح التحول الرقمي ضرورياً لمواكبة التطورات التكنولوجية وتحقيق القدرة التنافسية، فهو يُسهم في تعزيز الابتكار وتحسين الأداء، وتوفير الوقت والتكاليف، ورفع جودة الخدمات في مختلف القطاعات، مما يجعله عنصراً أساسياً في بناء مستقبل أكثر تقدماً وكفاءة.

أبعاد التحول الرقمي:

١ - البعد الاجتماعي:

يركز هذا البعد على تنمية القدرات والمهارات الرقمية للأفراد، إذ أصبح المجتمع الحديث يعتمد اعتماداً كبيراً على التكنولوجيا في مختلف جوانب الحياة والعمل، كما يُسهم التحول الرقمي في سد الفجوة بين العمل الفكري والعمل اليدوي، ويزيد من فرص الأفراد في الاندماج في سوق العمل الحديث.

الأجهزة أو التطبيقات فحسب، بل يشمل أيضاً تغيير أساليب العمل والإدارة والتواصل لزيادة الكفاءة، وتقليل الوقت والجهد، وتحسين جودة الخدمات المُقدّمة للأفراد والمؤسسات.

وقد برز التحول الرقمي في العديد من المجالات والقطاعات المختلفة، وركّز التحول الرقمي الحكومي على تسهيل الخدمات الحكومية

للمواطنين من خلال المنصات الإلكترونية والتطبيقات الذكية، مما ساهم في تسريع الإجراءات وتحسين تجربة المستخدم، وفي المؤسسات والشركات، ساعد التحول الرقمي للعمليات على أتمتة إجراءات العمل وتحليل البيانات لتحسين الأداء واتخاذ قرارات أكثر دقة وفعالية.

وفي القطاع الصناعي، ساهم التحول الرقمي للإنتاج والتصنيع في زيادة الإنتاجية وتحسين الجودة من خلال استخدام الروبوتات والذكاء الاصطناعي والتقنيات الحديثة، وبالمثل، حسن التحول الرقمي لسلسلة التوريد عمليات الشحن والتوزيع والتواصل مع الموردين، مما أدى إلى زيادة الكفاءة وتقليل الأخطاء والتكاليف، في القطاع المالي ساهمت التقنيات الرقمية مثل المحافظ الإلكترونية والخدمات المصرفية الرقمية، في تسهيل المعاملات المالية، وجعلتها أسرع وأكثر أماناً. وفي التعليم، أسهمت المنصات التعليمية والتطبيقات الرقمية في تطوير عملية التعلم وتوفير محتوى حديث ومرن

٢- البعد الاقتصادي:

يُعد التحول الرقمي أحد أهم محركات النمو الاقتصادي، تعتمد الدول المتقدمة على التقنيات الحديثة لإدارة مؤسساتها وتحسين كفاءة الإنتاج والخدمات، بينما تعاني الدول الأقل استخداماً للتكنولوجيا من ضعف قدرتها على المنافسة الاقتصادية.

٣- البعد الثقافي:

يركز هذا البعد على نشر الثقافة الرقمية بين أفراد المجتمع، ورفع مستوى الوعي بأهمية التكنولوجيا في تطوير المعرفة والتعليم والتواصل، مما يساعد على بناء مجتمع أكثر قدرة على مواكبة التطورات الحديثة.

٤- البُعد السياسي:

يتمثل هذا البُعد في دعم الحكومات للتحول الرقمي من خلال تطوير البنية التحتية الرقمية، وتوفير الخدمات الإلكترونية، ونشر الوعي التكنولوجي بين المواطنين لتحسين أداء الحكومة. (برامود كيه نايار و ت \ جلال الدين عز، ٢٠١٩، صفحة ٤٥).

واقع التحول الرقمي في العراق:

شهد العراق في الآونة الأخيرة جهوداً حكومية نحو التحول الرقمي، والذي أصبح ضرورة استراتيجية لتحسين الأداء الحكومي والاقتصادي والاجتماعي، وبدأت عمليات

التحول الرقمي عن طريق دمج التقنيات الرقمية في جميع جوانب الحياة اليومية لزيادة الكفاءة وتحسين الخدمات وتعزيز الابتكار، ويُعدّ التحول الرقمي عملية مستمرة تشمل الحكومات والمؤسسات التعليمية والقطاع الخاص وقد تجلت أهمية البنية التحتية الرقمية في قدرة المؤسسات على تبني حلول الحوسبة السحابية وتطبيقات الذكاء الاصطناعي، ولكن ضعف البنية التحتية يعيق تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية ويحد من وصول جميع الخدمات الرقمية إلى كافة المواطنين، أما في المجال التعليمي، فقد أصبح التحول الرقمي عنصراً محورياً لتحسين جودة التعليم في العراق، وقد أظهرت الدراسات الاجتماعية أن المؤسسات التعليمية تواجه تحديات كبيرة في تبني التعلم الإلكتروني، وذلك بسبب نقص التجهيزات في المدارس والجامعات، وعدم كفاية تدريب الكوادر التدريسية، وعدم استقرار شبكات الإنترنت في بعض المناطق سيما الريفية وعلى الرغم من ذلك، فقد استخدمت بعض الجامعات العراقية أنظمة إدارة التعلم الإلكتروني، والتي ساعدت على تعزيز التفاعل بين الطلاب والأساتذة، وساعدت على ضمان استمرارية التعليم أثناء الأزمات، مثل جائحة كورونا، حيث أظهرت تجربة التعليم عن بعد أهمية التحول الرقمي في تقليل الفجوات التعليمية. (الحسين زينب، ٢٠٢١، صفحة ٨٨).

وقد أطلقت الحكومة العراقية في الآونة

سياسات رقمية موحدة، من أبرز التحديات التي تحول دون نجاح التحول الرقمي، وهذا يستلزم وضع استراتيجيات وطنية شاملة وتحديث الأطر القانونية والتشريعية لدعم الرقمنة، وبشكل عام يمكن القول إن العراق يُدرك بشكل متزايد أهمية التحول الرقمي، ولكنه يحتاج إلى استثمارات كبيرة في البنية التحتية، وتدريب القوى العاملة، وسياسات واضحة لضمان الاستخدام الأمثل للتكنولوجيا الرقمية في جميع القطاعات وإن التحول الرقمي في العراق لا يقتصر على مجرد تبني الأدوات الرقمية فحسب بل إنها عملية استراتيجية معقدة تتطلب جهوداً متضافرة من الحكومة والمجتمع والمؤسسات التعليمية لضمان استدامتها.

ونجاحها (الحمادي احمد، ٢٠٢٠، صفحة ١٠٣).

ونستنتج من ما ذكر سابقاً أن التحول الرقمي في العراق يُظهر بصورة مختلفة ومتنوعة أحياناً تتسم بإنجازات محدودة وتحديات جسيمة، وذلك لاعتماد التطور التكنولوجي في المقام الأول على قدرة الحكومة على توفير البنية التحتية القانونية والتقنية اللازمة، ودور القطاع الخاص في دعم الابتكار الرقمي، والاستثمار في الكوادر البشرية المؤهلة، ووفقاً لذلك فإن التحول الرقمي في العراق ليس مجرد اتجاه تكنولوجي، بل هو عملية استراتيجية معقدة تتطلب جهوداً متضافرة من المؤسسات الحكومية والخاصة، فضلاً عن المجتمع

الأخيرة عدة مبادرات لتعزيز التحول الرقمي في مختلف القطاعات الإنتاجية في العراق ويمكن بيانها على النحو الآتي :

- خطة الحكومة الإلكترونية ٢٠٢٢-٢٠٢٥: وتهدف هذه الخطة إلى تقديم معظم الخدمات الحكومية عبر المنصات الرقمية لتحسين كفاءة المؤسسات العامة.

- تعزيز البنية التحتية للاتصالات: يشمل ذلك زيادة نشر شبكات الألياف الضوئية، وتطوير مراكز البيانات

- التدريب وبناء القدرات: برامج لتأهيل الموظفين في استخدام الأنظمة الرقمية وتحليل البيانات (الحسين زينب، ٢٠٢١).

أما بنسبة لتحديات التحولات الرقمية في العراق، فهي متعددة الأوجه، وتشمل مختلف الجوانب التقنية والإنسانية والسياسية، فمن الناحية التقنية، يواجه العراق مشكلات ترتبط بالهجمات السيبرانية الإلكترونية، ونقص الخبرات المحلية في صيانة الشبكات وتطوير البرمجيات، مما يُفاقم المخاطر الأمنية المرتبطة بالتحول الرقمي. ومن الناحية البشرية هناك مقاومة للتغيير داخل المؤسسات التقليدية ونقص في المعرفة الرقمية بين الموظفين والجمهور، مما يُبطئ الانتقال إلى الخدمات الرقمية، أما من الناحية السياسية والإدارية، فيشير المختصون إلى أن ضعف التنسيق بين الوزارات والمؤسسات الحكومية، وغياب

المدني، لتحقيق تنمية شاملة ومستدامة.

المبحث الثالث: انعكاسات التحول الرقمي على الأمن الاجتماعي والسياسي :

المطلب الأول: أثر التحول الرقمي التقني على النسيج الاجتماعي.

١. التحول الرقمي والعزلة الاجتماعية :

أن التحول السريع نحو الاعتماد على التكنولوجيا الرقمية في التواصل أدى إلى بروز العزلة الاجتماعية كأبرز التحديات التي تواجه بنية العلاقات الإنسانية، وقد ساهم الانتقال من التفاعل المباشر وجهاً لوجه إلى التفاعل عبر الوسائط الرقمية إلى ضعف العلاقات الإنسانية، إذ أصبحت هذه العلاقات سطحية وتفتقر إلى الأبعاد العاطفية والتواصل المباشر الذي يميز التفاعل الإنساني الطبيعي،

وأن الإفراط في استخدام وسائل التواصل الرقمية يؤدي إلى انخفاض مستويات التفاعل المباشر بين الأفراد، مما يعزز مشاعر الوحدة والعزلة، خاصةً بين فئات الشباب الذين يقضون وقتهم في بيئات رقمية مغلقة، وأن هذه التفاعل الرقمي يؤثر سلباً على الصحة النفسية والاجتماعية للأفراد، علاوة على ذلك يساهم هذا النمط الجديد من التفاعل في إضعاف الروابط الأسرية والمجتمعية التي كانت قائمة في السابق على التواصل المباشر والدعم المتبادل، ومن هنا يكمن خطر التحول الرقمي

حيث أن تأثيره لا يقتصر على تسهيل أنماط الحياة فحسب، بل يمتد إلى تهديد تماسك النسيج الاجتماعي ما لم يتم تحقيق توازن واع بين التفاعل الرقمي والتواصل الحقيقي. (الغامدي سعد، ٢٠٢٠، صفحة ٣٣)

٢. أزمة القيم والمعايير الاجتماعية في ظل عولمة التحولات الرقمية :

يرى عالم الاجتماع إميل دوركهايم أن استقرار المجتمعات يقوم على منظومة متماسكة من القيم والمعايير الاجتماعية التي توجه السلوك الإنساني وتتظم توازنه مع الصالح العام، وفي هذا السياق يقدم دوركهايم مفهوم «الضمير الجمعي» بوصفه الإطار الرمزي والمعياري الذي يحكم الأفراد ويعزز ارتباطهم بالمجتمع، وعلى الرغم من ذلك يحذر دوركهايم من أن تآكل هذه المنظومة القيمية أو ضعفها يؤدي إلى حالة من الأنومي «الانحراف الاجتماعي»، أي فقدان المعايير، والتي تنسم بالاضطراب والتوتر الاجتماعي إذ يصبح الأفراد عاجزين عن تنظيم سلوكهم أو الحفاظ على تماسكهم الداخلي، مما يهدد استقرار البنية الاجتماعية برمتها، وبناءً على ذلك تؤكد رؤية إميل دوركهايم أن القيم والمعايير تشكل ركيزة أساسية للضبط الاجتماعي، إذ توفر للأفراد أطراً أخلاقية توجه سلوكهم وتنظمه، ما يحقق الاتساق والنزاهة وتعزز تماسك الجماعة الأمر الذي يدعم بدوره الاستقرار الاجتماعي ويعزز وحدة البنية الاجتماعية.

المطلب الثاني: تأثير التحول الرقمي على الأمن السياسي :

١. التحول الرقمي واثره على التغيير السياسي في الأنظمة السياسية

مع التطور السريع للتقنيات الرقمية الحديثة، ظهرت مساحات جديدة أمام الشباب للتعبير عن آرائهم السياسية، وقد ساهم ذلك في التغلب على ظاهرة «الشيخوخة السياسية المبكرة» التي تفرضها بعض المؤسسات المجتمعية، ولا سيما الأحزاب السياسية التقليدية، وأدى هذا التحول إلى ظهور ما يُمكن تسميته: السياسة الافتراضية التفاعلية كبديل ديناميكي للأنماط القديمة للممارسة السياسية التقليدية، وفي هذا السياق أصبحت التقنيات الرقمية، وخاصة الإنترنت ومنصات التواصل الاجتماعي، أدوات أساسية لتشكيل الوعي السياسي خارج الأطر المؤسسية التقليدية، فقد أتاحت للأفراد التعبير عن مواقفهم بحرية نسبية متجاوزين قيود الزمان والمكان، ومع ذلك لا يخلو هذا التحول من عواقب سلبية، إذ تُسهم هذه الوسائل الإعلامية أحياناً في نشر ثقافة سياسية قد تتعارض مع القيم المجتمعية السائدة، فضلاً عن انتشار المعلومات المضللة، مما يؤثر سلباً على تكوين الوعي السياسي لدى الأفراد، في المقابل أثبتت التكنولوجيا الرقمية قدرتها الفائقة على أن تكون أداة فعالة لتعبئة وتوسيع حركات الاحتجاج، كما يتضح جلياً في ثورات الربيع العربي. (الصادق هالة صباح و خريسان عواطف علي، ٢٠٢٥، صفحة ٩١).

(اميل دوركايم و ت\ محمود القاسم، ١٩٩٢، صفحة ٨٠). وفي كافة المجتمعات سواء كانت مجتمعات واقعية أو مجتمعات افتراضية تتم عملية التفاعل الاجتماعي بين الأفراد بواسطة فضاء اجتماعي معين يمتلك مجموعة من القيم والمعايير والرموز التي تحدد عملية التفاعل وعند تحليل طبيعة التفاعلات في منصات التواصل الاجتماعي ورصد دورها المحوري في تشكيل الاندماج ضمن الفضاء الرقمي نجد أن هذه المنصات تفرض منظومة من القيم والرموز على الأفراد وتؤثر بشكل كبير على بنية علاقاتهم الاجتماعية، ومن خلال هذه الرموز التفاعلية يبني المستخدمون هوياتهم الرقمية، ويحددون أدوارهم الاجتماعية، ويشكلون صور ذهنية متبادلة تساهم في توجيه أنماط العلاقات الاجتماعية، وتحديد طبيعة التفاعلات، والتأثير على سلوكيات الأفراد في مختلف المواقف من خلال إعادة تشكيل أنماط التواصل والعلاقات الاجتماعية ضمن البيئة الرقمية. (الشهيري ريم محمد، ٢٠٢٠).

ونستنتج من ذلك أن تكنولوجيا التحولات الرقمية قد أثرت على النسيج الاجتماعي وذلك عند الاستخدام المتزايد لمنصات التواصل الاجتماعي لاسيما لفئات الشباب قد اوجد مشكلة العزلة الاجتماعية نتيجة للتفاعلات الافتراضية التي عزلت الأفراد عن المحيط الاجتماعي المباشر، إضافة إلى تأثير التحولات الرقمية على منظومة القيم والمعايير الاجتماعية.

يُشير مانويل كاستيلز في كتابه : التكنولوجيا والثورة: كيف غيّر التحول الرقمي النضال الاجتماعي، إذ أن الشبكات الرقمية لم تعد مجرد أدوات للتواصل، بل أصبحت البنية التحتية للنضال السياسي، ويتجلى هذا بوضوح في أحداث الربيع العربي، حيث تجاوز دور الإنترنت مجرد نشر المعلومات؛ ليصبح فضاءً بديلاً للتنظيم والتعبئة الجماهيرية، محرراً الحركات الاجتماعية من سيطرة وسائل الإعلام الرسمية والرقابة الحكومية ومُتيحاً لها صياغة أحداثها الخاصة، وقد أدى هذا التحول إلى ظهور شكل جديد من النشاط السياسي يُعرف باسم «الاحتجاج الشبكي»، والذي يتميز بانتشاره السريع، وضعف مركزيته، واعتماده على المحتوى الجماهيري لتوثيق الأحداث ونشرها، وفتحت الباب أمام أشكال جديدة من الرقابة والسيطرة، كالرقابة الخوارزمية، وهكذا فإن التكنولوجيا التي توفر أدوات التحرر قد تتحول في غياب، فبينما تمنح التكنولوجيا الجماهير صوتاً جديداً، يبقى تأثير هذا الصوت مرهوناً بقدرة الحركات على ترجمة الزخم الرقمي إلى تغيير ملموس في السياسات والمؤسسات. (مانويل كاستيلز، ٢٠١٨، صفحة ٢٠٣).

٤. التضليل السياسي للمعلومة :

يتخذ التضليل السياسي للمعلومة في الفضاء الرقمي أشكالاً عديدة، منها: المحتوى المضلل والموجه، والتلاعب بالخوارزميات والهندسة

بناءً على ما سبق ذكره ، يمكن القول إن تكنولوجيا التحولات الرقمية أصبحت محوراً رئيسياً في إعادة تشكيل العلاقة بين الأفراد والنظام السياسي، ليس فقط من خلال توسيع مساحات التعبير، ولكن أيضاً من خلال التأثير على بنية الوعي السياسي وإعادة صياغة أنماط التفاعل مع القضايا العامة، الأمر الذي يستدعي دراسة أعمق لتداعيات هذا التحول على المدى القصير والطويل.

٢ الحوكمة الإلكترونية : تعرّف الحوكمة الإلكترونية بأنها تحويل طريقة تقديم الخدمات الحكومية من الأسلوب التقليدي، الذي يتسم بالروتين والبيروقراطية والإجراءات المعقدة، إلى أسلوب إلكتروني يُمكن المواطنين من الوصول إلى الخدمات بسهولة عبر الإنترنت، يوفر هذا التحول للمواطنين وقتاً وجهداً كبيرين، ويُقلل من قيمة التكاليف. (السلايمي جميلة ، ٢٠١٩، صفحة ٩٥٧)

ويتضح من هذا التعريف أن الانتقال من الحكومة التقليدية إلى الحكومة الإلكترونية لا يقتصر على تبسيط الإجراءات أو إضافة خدمات جديدة أسرع وأكثر مرونة، بل هو إعادة هيكلة شاملة للعمليات التقليدية لتحقيق كفاءة أعلى وتخفيضات ملموسة في التكاليف.

٣. الحركات الاجتماعية والتمكين السياسي :

ذات الميل المتطرفة أن تُعَمَّق حالة الفوضى ونُشَوِّه الصورة الحقيقية للخصم السياسي، مما يؤدي إلى تعقيد المشهد السياسي إلى حد تنشأ أشخاص وطبقات سياسية لا تعكس في الواقع رغبات واحتياجات أغلبية الجمهور .

المبحث الرابع : الاستراتيجيات الوطنية العراقية لتعزيز الأمن الرقمي والمجتمعي:

أولاً: استراتيجية الأمن السيبراني:

تمثل الاستراتيجيات الوطنية الأمنية الرقمية المعاصرة في العراق حجر الزاوية في أمن الدولة فلم يعد مفهوم الأمن مقتصرًا على الأبعاد العسكرية التقليدية، بل امتد ليشمل الفضاء السيبراني الرقمي، بوصفه ساحة للتفاعلات السياسية والاجتماعية، وتُعتبر استراتيجية الأمن السيبراني إحدى الضمانات السيادية للدولة العراقية ضد التهديدات الرقمية وتتمحور هذه الاستراتيجية حول فلسفة المرونة الرقمية، التي تهدف إلى ضمان استمرارية وظائف الدولة الحيوية في ظل ضغط الهجمات السيبرانية، وتتجاوز الاستراتيجية البُعد التقني البحث لحماية السيادة الرقمية من خلال تحسين البنية التحتية الحيوية، ومنع الاختراقات التي قد تستهدف المؤسسات السيادية، وضمان سرية البيانات الوطنية كعنصر أساسي من عناصر الأمن القومي

ثانياً: مكافحة المعلومات المضللة والشائعات لحماية التماسك الاجتماعي والسياسي:

العاطفية للرأي العام، حيث تهدف هذه الممارسات إلى تشويه التصورات وتوجيه الرأي العام لخدمة أهداف سياسية محددة ومتعمدة فيتمثل الهدف الأساسي من المعلومات المضللة الرقمية في إعادة برمجة عقول الجمهور لتشكيل توجه سياسي أو أيديولوجي محدد يخدم مصالح فئة معينة، تعتمد هذه الطريقة على تشويه الواقع والتلاعب بالحقائق بحيث لا تُعرض على حقيقتها، فالمعلومات المضللة هي غزو لعقل شخص ما من خلال طرح رأي أو تحريض على سلوك دون أن يدرك ذلك الشخص أنه قد تم غزو عقله، وتجدر الإشارة إلى أن فكرة التلاعب بالمعلومات والرأي العام ليست جديدة لطالما استُخدمت الأخبار والرسائل المضللة للتأثير على الأفراد، لا سيما في أوقات الحروب والانتخابات، أو لتحقيق أهداف سياسية أو ممارسة التشهير بالأفراد والأنظمة والمعارضين السياسيين . (غالي حساسين دواجي و مغربي زين الدين، ٢٠٢٠، صفحة ٢٢٣).

ونستنتج من ما ذكر سابقاً أن في ضوء عملية التحولات الرقمية ظهرت ممارسات سياسية جديدة قد استغلت الفضاء الرقمي كبيئة ملائمة لها، مثل الاعتماد على الشائعات لتعزيز المكانة السياسية لا سيما في سياق المنافسات الانتخابية ، إذ أصبحت الشائعات أداة فعالة لتأجيج الاستقطاب السياسي ضد الخصوم وقد يتطور الأمر إلى ما هو أخطر، إذ يمكن للشائعات

الخصوصية، وتسرب البيانات وهي تحديات تشكل تهديداً مباشراً للأمن الاجتماعي والسياسي على حد سواء.

٥ أن الأمن السبيري قد أصبح مكوناً لا يتجزأ من منظومة الأمن القومي.

التوصيات

١. نوصي بضرورة قيام كافة الوزارات والأجهزة الأمنية بتنظيم ورش عمل ودورات تدريبية مكثفة لموظفيها على جميع المستويات، بهدف تطوير مهاراتهم التكنولوجية والرقمية، بالتعاون مع إدارات التدريب ذات الصلة، أو بالتنسيق مع وزارة الاتصالات وهيئة الإعلام والاتصالات والجامعات المتخصصة.

٢. نوصي وزارة التربية والتعليم على دمج تقنيات وسائل التكنولوجيا والأجهزة الذكية في المناهج الدراسية التعليمية، بهدف إعداد جيل ملم بالتكنولوجيا الرقمية وقادر على فهم أبعاد التحول الرقمي (مزاياه وعيوبه)، ومؤهلاً لاستخدام هذه الأدوات في خدمة المجتمع وتنميته.

الخاتمة :

ويُظهر لنا البحث الحالي أن التحول الرقمي في العراق لم يعد مجرد خيار ترفيهي، بل أصبح ضرورة حتمية وركيزة أساسية لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، على غرار

في ظل بيئة سياسية مستقطبة، برزت الحاجة إلى استراتيجية لمكافحة «الحرب النفسية الرقمية»، لا يُنظر إلى المعلومات المضللة في العراق على أنها مجرد خلل في التواصل، بل كتهديد مباشر للوحدة الوطنية والسلام الاجتماعي لذلك برزت الاستراتيجية الوطنية من أجل مكافحة التطرف الفكري على مواقع التواصل الاجتماعي وحماية الرأي العام والمواطنين من تضليل المعلومات . (المعيني محمد كاظم عباس، ٢٠٢٥، صفحة ٨٥).

الاستنتاجات:

١. أن التحول الرقمي قد برز كأحد أهم العوامل المؤثرة في إعادة تشكيل النسيج الاجتماعي والسياسي للمجتمعات المعاصرة، من خلال التوسع في تبني التقنيات الرقمية داخل المؤسسات الحكومية .

٢. أن التحول الرقمي يساهم في تعزيز كفاءة المؤسسات الحكومية وتحسين جودة الخدمات العامة؛ وهذا بدوره أدى إلى زيادة ثقة المواطنين في المؤسسات الرسمية.

٣. أن توظيف التقنيات الرقمية الحديثة قد سهّل الانتشار السريع للمعلومات وعزز المشاركة المجتمعية، مما ساهم في رفع مستويات الوعي السياسي والاجتماعي لدى الأفراد.

٤. أن التحول الرقمي قد أفرز تحديات أمنية جديدة أبرزها الجرائم الإلكترونية، وانتهاكات

٢٠١٧). الثورة الرابعة (المجلد ط١). (ط١)،
المحرر) الكويت: المجلس الوطني للثقافة.

٢ أبو الهجاء محمد ابراهيم . (٢٠٠٥). عقود
التجارة الإلكترونية. (ط١، المحرر) دار الثقافة
للنشر.

٣ أبو النصر محمد مدحت. (٢٠١٤). الخدمة
الاجتماعية الإلكترونية (عن بُعد) في ضوء
متطلبات التحول الرقمي (المجلد ١).
الاسكندرية: المكتب الجامعي الحديث للنشر.

٤ احمد الحسن شعبان. (٢٠٢٢). البيانات
الضخمة ماهيتها وأهميتها وعناصرها. (العدد
٢).

٥ اسكندر نبيل رمزي. (١٩٨٤). الأمن
الاجتماعي وقضية الحرية، ط١، القاهرة: دار
المعرفة الجامعية.

٦ البركات علي احمد. (٢٠١١). الأمن
الاجتماعي. ط١، دمشق: وزارة الثقافة.

٧ الحسين زينب. (٢٠٢١). التعليم الالكتروني
والتحول الرقمي في العراق. ط١، بغداد: دار
المعرفة الجامعية.

٨ الحمادي احمد. (٢٠٢٠). التحول الرقمي في
العراق: الواقع والافاق. ط١، بغداد: دار الفكر
العربي.

٩ السلايمي جميلة. (٢٠١٩). التحول الرقمي
بين الضرورة والمخاطر. مجلة العلوم

دول أخرى حول العالم التي جعلت من الرقمنة
حجر الزاوية في مسيرتها، لذا من الضروري
أن يسلك المجتمع العراقي المسار ذاته الذي
سلكته الدول المتقدمة رقمياً لمواكبة التطورات
التكنولوجية وتعزيز قدرتها التنافسية، وتمثل
الرقمنة اليوم أداة فعالة لتحسين أداء الحكومات
والمؤسسات، ووسيلة لرفع مستوى معيشة
الأفراد، وطريقة لتعزيز الشفافية والتفاعل بين
المجتمع ومؤسساته الاقتصادية والاجتماعية
والسياسية المختلفة، علاوة على ذلك فهي تقدم
حلاً مناسباً لسد الفجوة الرقمية والتخفيف من
آثارها السلبية، ويكشف استعراض مؤشرات
البنية التحتية في العراق عن دلائل ملموسة على
التحول الرقمي سيما بعد الدروس المستفادة من
جائحة كوفيد-١٩، والتي أظهرت أن التحول
الرقمي أصبح ضرورة ملحة ولا غنى عنها،
وعلى الرغم من ايجابيات التحولات الرقمية
إلى أنها اوجدت تحديات عدة على مستوى
منظومة الأمن الاجتماعي والأمن السياسي
والتي تجلت انعكاساتها على النسيج الاجتماعي
منتجة حالة من العزلة الاجتماعية بين الأفراد
من جهة، وتآكل القيم الاجتماعية من جهة
أخرى، فضلاً عن التحديات الأمنية والسياسية
والتي تتمثل في التهديدات السيبرانية والتضليل
السياسي موجهة حالة من التأثير على الرأي
العام الجماهيري.

المصادر والمراجع العلمية

١ ات لؤي عبد المجيد لوتشيانو فوريدي.

- القانونية والسياسية (مجلد ١٠ ، العدد ٢).
١٠ الشهيري ريم محمد. (٢٠٢٠). اثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الانسانية. مجلة شؤون اجتماعية (العدد ١٤٨).
١١ الصادق هالة صباح، و خريسان عواطف علي. (٢٠٢٥). التحولات الاجتماعية في عصر الرقمنة نحو مستقبل رقمي شامل. مجلة آداب المستنصرية (عدد ١٠٩).
١٢ العبد الله أحمد حسن. (٢٠٢٢). مفهوم الأمن الاجتماعي ومقوماته دراسة نظرية تحليلية. مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية (مجلد ٣٠ لعدد ٣).
١٣ العمارات فارس، و والحمامصة ابراهيم محمد. (٢٠٢٢). الأمن السيبراني : (المفهوم وتحديات العصر) ط١. دار الخليج للنشر والتوزيع.
١٤ الغامدي سعد. (٢٠٢٠). التأثير الاجتماعي للتقنية: دراسة في العزلة والتفاعل الرقمي. ط١، السعودية: مركز البحوث الاجتماعية.
١٥ الغزواني ادريس. (٢٠٢٠). مانويل كاستلز ومفهوم مجتمع الشبكات : من المجتمع الى الشبكة نحو مقاربة تأويلية للهوية والسلطة في عصر المعلومات، العدد ٣٣. مجلة عمران للعلوم الاجتماعية
١٦ القرنفلي أيمن مصطفى ، و ابو الفتوح محمد سمير. (٢٠٢٤). تأثير التحول الرقمي على ثقافة الشباب المصري. مجلة بحوث العلوم الاجتماعية والتنمية، مجلد ٨).
١٧ المختار حنان عوض. (٢٠٢١). الأمن الاجتماعي في ضوء التغيرات المعاصرة: بين التهديدات والتنمية. ط١
١٨ المعيني محمد كاظم عباس. (٢٠٢٥). استراتيجية التحكم بالفضاء السيبراني لتعزيز الابعاد غير الملموسة للأمن القومي العراقي . بغداد: مجلة العلوم السياسية ، العدد ٦٩.
١٩ النجيفي احمد. (٢٠٢١). الاقتصاد الرقمي في العراق : الواقع والأفاق. ط١، بغداد
٢٠ اميل دوركايم، و ت\ محمود القاسم. (١٩٩٢). قواعد المنهج في علم الاجتماع. ط١، القاهرة: دار المعرفة للطباعة والنشر.
٢١ أمين مصطفى أحمد . (٢٠١٨). التحول الرقمي في الجامعات المصرية كمتطلب لتحقيق مجتمع المعرفة. (مجلة الإدارة التربوية العدد ١٩،
٢٢ برامود كيه نايار، و ت \ جلال الدين عز. (٢٠١٩). مقدمة في وسائل الاعلام الجديدة والثقافات الالكترونية. ط١، مصر: مؤسسة هنداوي.
٢٣ بن احمد فاطمة الزهراء. (٢٠٢٥). التحول الرقمي في الجزائر الواقع والتحديات. المجلة الجزائرية للمالية (عدد ١).
١٠ الشهيري ريم محمد. (٢٠٢٠). اثر استخدام مواقع التواصل الاجتماعي على العلاقات الانسانية. مجلة شؤون اجتماعية (العدد ١٤٨).
١١ الصادق هالة صباح، و خريسان عواطف علي. (٢٠٢٥). التحولات الاجتماعية في عصر الرقمنة نحو مستقبل رقمي شامل. مجلة آداب المستنصرية (عدد ١٠٩).
١٢ العبد الله أحمد حسن. (٢٠٢٢). مفهوم الأمن الاجتماعي ومقوماته دراسة نظرية تحليلية. مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية (مجلد ٣٠ لعدد ٣).
١٣ العمارات فارس، و والحمامصة ابراهيم محمد. (٢٠٢٢). الأمن السيبراني : (المفهوم وتحديات العصر) ط١. دار الخليج للنشر والتوزيع.
١٤ الغامدي سعد. (٢٠٢٠). التأثير الاجتماعي للتقنية: دراسة في العزلة والتفاعل الرقمي. ط١، السعودية: مركز البحوث الاجتماعية.
١٥ الغزواني ادريس. (٢٠٢٠). مانويل كاستلز ومفهوم مجتمع الشبكات : من المجتمع الى الشبكة نحو مقاربة تأويلية للهوية والسلطة في عصر المعلومات، العدد ٣٣. مجلة عمران للعلوم الاجتماعية
١٦ القرنفلي أيمن مصطفى ، و ابو الفتوح محمد سمير. (٢٠٢٤). تأثير التحول الرقمي على

- Modern University Publishing Office.
- ٢٤ دران بارني، و ت\ الجمعاوي انور. (٢٠١٥). المجتمع الشبكي. قطر: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
- ٢٥ زيتون كمال عبد الحميد. (٢٠٠٥). تكنولوجيا التعليم في عصر المعلومات والاتصالات ط٧ القاهرة: دار عالم الكتاب.
- ٢٦ غالي حساسين دواجي، و مغربي زين الدين. (٢٠٢٠). التواصل وآليات التظليل عند فيليب بروتون. مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية.
- ٢٧ مانويل كاستلز. (٢٠١٨). التكنولوجيا والثورة: كيف غير التحول الرقمي النظم الاجتماعي. ط١، دار السؤال.
1. Luay Abdul Majeed Luciano Furedi. (2017). The Fourth Revolution (Vol. 1, ed.). (1st ed.) Kuwait: National Council for Culture.
2. Abu Al-Hija' Muhammad Ibrahim. (2005). E-commerce Contracts. (1st ed.) Dar Al-Thaqafa Publishing.
3. Abu Al-Nasr Muhammad Madhat. (2014). E-Social Service (Remote) in Light of the Requirements of Digital Transformation (Vol. 1). Alexandria:
4. Ahmed Al-Hassan Shaaban. (2022). Big Data: Its Nature, Importance, and Components. (Issue 2.)
5. Iskandar Nabil Ramzi. (1984). Social Security and the Issue of Freedom, 1st ed. Cairo: University Knowledge House.
6. Al-Barakat Ali Ahmed. (2011). Social Security, 1st ed. Damascus: Ministry of Culture.
7. Al-Hussein Zainab. (2021). E-Learning and Digital Transformation in Iraq. 1st ed., Baghdad: University Knowledge House.
8. Al-Hammadi, Ahmed. (2020). Digital Transformation in Iraq: Reality and Prospects. 1st ed., Baghdad: Arab Thought House.
9. Al-Salimi, Jamila. (2019). Digital Transformation: Between Necessity and Risks. Journal of Legal and Political Sciences (Vol. 10, No. 2.)
10. Al-Shahiri, Reem Mohammed. (2020). The Impact of Social

- 15 .Al-Ghazwani, Idris. (2020). Media Use on Human Relations. Manuel Castells and the Concept of the Network Society: From Society to Network, Towards an Interpretive Approach to Identity and Power in the Information Age, Issue 33. Omran Journal for Social Sciences. Journal of Social Affairs (No. 148.)
- 16 .Al-Qarnaffi, Ayman Mustafa, and Abu Al-Futuh, Muhammad Samir. (2024). The Impact of Digital Transformation on Egyptian Youth Culture. Journal of Social Sciences and Development Research, Vol. 8.
- 17 .Al-Mukhtar, Hanan Awad. (2021). Social Security in Light of Contemporary Changes: Between Threats and Development. 1st ed.
- 18 .Al-Muḥṣini, Muhammad Kadhīm Abbas. (2025). A Cyberspace Control Strategy to Enhance the Intangible Dimensions of Iraqi National Security. Baghdad: Journal of Political Science, Issue 69.
- 19 .Al-Nujaifi, Ahmed. (2021). The Social Transformations in the Digital Age: Towards a Comprehensive Digital Future. Journal of Arts, Al-Mustansiriya University (No. 109)
- 12 .Al-Abdullah, Ahmed Hassan. (2022). The Concept of Social Security and its Components: A Theoretical and Analytical Study. Journal of the University of Babylon for Human Sciences (Vol. 30, No. 3.)
- 13 .Al-Amarat, Fares, and Al-Hamamsa, Ibrahim Mohammed. (2022). Cybersecurity: (Concept and Challenges of the Era), 1st ed. Dar Al Khaleej for Publishing and Distribution.
- 14 .Al-Ghamdi, Saad. (2020). The Social Impact of Technology: A Study in Isolation and Digital Interaction. 1st ed., Saudi Arabia: Center for Social Research.

- (2005). Educational Technology in the Information and Communication Age. 7th ed., Cairo: Dar Alam Al-Kitab.
- 26 .Ghali Hassasein Dawaji, and Maghribi Zein Al-Din. (2020). Communication and Shading Mechanisms in Philippe Breton. Journal of the Academy for Social Studies.
- 27 .Manuel Castells. (2018). Technology and Revolution: How Digital Transformation Changed Social Struggle. (1st ed., Dar Al-Suwal
- Digital Economy in Iraq: Reality and Prospects. 1st ed., Baghdad.
- 20 .Émile Durkheim, trans. Mahmoud Al-Qasim. (1992). The Rules of Method in Sociology. 1st ed., Cairo: Dar Al-Maarefa for Printing and Publishing.
- 21 .Amin, Mustafa Ahmed. (2018). Digital Transformation in Egyptian Universities as a Requirement for Achieving a Knowledge Society. (Journal of Educational Administration, Issue
- 22 .Pramod K. Nayar, and T. Jalal Al-Din Ezz. (2019). Introduction to New Media and Electronic Cultures. 1st ed., Egypt: Hindawi Foundation.
- 23 .Ben Ahmed Fatima Al-Zahra. (2025). Digital Transformation in Algeria: Reality and Challenges. Algerian Journal of Finance (Issue
- 24 .Dran Barni, and T. Al-Jamawi Anwar. (2015). The Networked Society. Qatar: Arab Center for Research and Policy Studies.
- 25 .Zaitoun Kamal Abdel Hamid.

المستخلص :

يهدف البحث إلى تقديم تحليل شامل لواقع التحولات الرقمية وانعكاساتها على المنظومة الاجتماعية والسياسية معتمدين في دراستنا على المنهج التحليلي والمنهج الوصفي لتحليل وبيان المفاهيم الأساسية المتعلقة بالتحول الرقمي، إذ يشهد العالم اليوم بأسره عدد من التغيرات السريعة في مجال الإعلام والاتصال نتيجة الثورة الرقمية التي أثرت بشكل عميق على المجتمعات الإنسانية مُغيرةً هوياتها وثقافتها وقيمها السائدة، والمجتمع العراقي ليس استثناءً من هذه الظاهرة فقد أثرت تحولات الرقمنة

Abstract

This research aims to provide a comprehensive analysis of the reality of digital transformations and their repercussions on the social and political systems. In this study, we employ both analytical and descriptive methodologies to analyze and elucidate the fundamental concepts associated with digital transformation. Indeed, the entire world is currently witnessing a series of rapid changes in the fields of media and communication—a result of the digital revolution—which has profoundly impacted human societies, altering their identities, cultures, and prevailing values. Iraqi society is no exception to this phenomenon; the shifts brought about by digitization have influenced local values and culture. These formidable challenges have placed Iraqi society in the midst of a confrontation with shifting values—changes that may

على القيم والثقافة المحلية، وهذه التحديات الجسيمة جعلت المجتمع العراقي في مواجهة التحولات القيمية والتي قد تؤدي إلى تراجع في الانضباط الأخلاقي بين الأفراد، إذ أن تكنولوجيا التحولات الرقمية في الوقت الحالي قد انعكست تحولاتها المتسارعة على الأمن الاجتماعي والسياسي سيما في ظل التهديدات السيبرانية المعاصرة، وعليه يهدف بحثنا الحالي إلى تقديم تحليل علمي شامل لواقع التحولات الرقمية وتسليط الضوء على دور التكنولوجيا الرقمية في التأثير على منظومة الأمن الاجتماعي والسياسي والكشف عن مدى أثرها على الهوية الثقافية وانعكاساتها على القيم المحلية للمجتمع العراقي كما تُحدد أهم التدابير اللازمة للاستخدام الأمثل للثقافة الرقمية بما يُسهم في تقدم المجتمع وتطوره، مع هذا التطور السريع في استخدام تقنيات المعلومات، أصبح التحول الرقمي ضرورة ملحة لتحسين كفاءة المؤسسات الحكومية، إلا أن ذلك تبعه عدة مخاطر أمنية واجتماعية، وسياسية، لا سيما وأن الابتكار الرقمي لم يعد مقتصرًا على الأمن السيبراني فحسب، ومن هذا المنطلق يطرح هذا البحث أهمية التحول الرقمي في العراق ومعرفة إلى أي مدى يمكن تحقيق التحول الرقمي في ظل التهديدات السيبرانية المعاصرة.

الكلمات المفتاحية هي تكنولوجيا : (تكنو لوجيا : التحولات الرقمية: الأمن الاجتماعي: التهديدات السيبرانية).

government institutions; however, this progress has been accompanied by various security, social, and political risks—particularly given that digital innovation is no longer confined solely to the realm of cybersecurity.

From this premise, the present research posits... The importance of digital transformation in Iraq, and an assessment of the extent to which it can be achieved in light of contemporary cyber threats.

Keywords: Technology, Digital Transformation, Social Security, Cyber Threats.

potentially lead to a decline in moral discipline among individuals. Furthermore, the accelerating shifts driven by digital transformation technologies have, in the current context, impacted both social and political security, particularly in light of contemporary cyber threats. Accordingly, this research aims to present a comprehensive scientific analysis of the reality of digital transformations, shedding light on the role of digital technology in influencing the social and political security framework. It further seeks to reveal the extent of this technology's impact on cultural identity and its repercussions on the local values of Iraqi society. Additionally, the study identifies the key measures necessary to ensure the optimal utilization of digital culture, thereby contributing to the advancement and development of society. Given the rapid evolution in the use of information technologies, digital transformation has emerged as an urgent necessity for enhancing the efficiency of